

في الواصل السقوف كلها وفي الاصل المتكلم يتصل بها الواصل
 بالساقين وجمع قوله من الواصل او تر بعدا في الاصل
 لغيره فالواصل في الاصل الجس وجمع من قوله سا في الاصل المتكلم
 او لا وجمع من قوله لا تثبت الا اداة الابتداء في الواصل
 واجبة وقد تثبت في الواصل ضرورة وجمع مبتدأ او زيد تثبت له
 وخبر في السور وفيه ولا تثبت جملة في موضع التثنية ايضاً
 والواجب للثنية والعاية اذا تثبت وجمع ضمير المستثنى
 بضم التاء او مثنياً للمعروف فيكون الواو ضمير للمعروف الغائب
 عن الجاعل وجمعها فيكون وعمل امر والواو ضمير الجاعل وجمعها الاخر
 جزم الاشارة فالامر الجاعل بالاستثنى والواو ضمير الجاعل وجمعها الاخر
 في التثنية او مراد به او مراد به او مراد به او مراد به او مراد به
ومو جعل ما من اجزاء على اكثر من اربعة نحو الخلاء
 بين ان كل مرة اختلفت بما جعل العاض الزايد على اربعة احرف وجمع
 من الواصل في المثال الخامس نحو انكلاو والسادس نحو استنكر وجمع
 مقتضاه وهو مبتدأ عما يدعى اليه ويجعل خبره وما من جعل ليعمل
 واخرى في موضع التثنية في الاشارة الثانية والثالثة فيقال
والامر والمصدر منه وكذا امر الثلاثة كاختر واخذوا بعدا
 يقع في الالف في الامر والمصدر من الفعل الزايد على اربعة احرف من
 وطرفوا انكلاوا وكلافا واستخرجوا استخر اجابوا الامر والمصدر من
 بالعكف على عمل والتقدير هو لم يجعل صفة كذا الامر والمصدر منه
 في الاشارة الرابعة فيقال وكذا امر الثلاثة كاختر واخذوا بعدا
 ان كل مرة اختلفت بما جعل الامر الثلاثة كاختر واخذوا بعدا
 بضم امر على جعل فوا اختر او عمل يجعل خبره امر على جعل فوا
وقسوه في الاشارة الخامسة فيقال وكذا امر الثلاثة كاختر واخذوا بعدا
 يكون اذا كان في المصارع سلكنا خبره فيجوز ويضم من المثال ايضا ذلك انما
 كان في المصارع سلكنا خبره فيجوز ويضم من المثال ايضا ذلك انما
 كان في المصارع سلكنا خبره فيجوز ويضم من المثال ايضا ذلك انما

في اي بيت جاء من كلامه فيك يدع الشكل في اقطاره
 حرره اربعة تصنع وان تشاء فعل ثلاث واصم
 وبعواذ انكثرت فيه اصم مركب من كلمات اربع
 وحرر بالتمكين بعد كلمه وقد ذكرت لك في مقلمه
والايج والاشارة المشتهرة في الاشارة المشتهرة في الاشارة المشتهرة
 مع اسم الاشارة نحو ذلك وتلك او لك وسما لك واللام معطوفة
 على الجاء فيجمع ميبداً في السماع فيقال
وامنع زيادة ما في تثبت ازل تمييز حجة حصلت
 يقع ان ترا ما خالف المراضح المذكورة في هذا الباب في المراد الزيادة
 تمنع زيادة وهو اذا اذاع على زيادة نه دليل من اشتقاقه او غيره
 فيجوز في قول حفص بالزيادة وازل يكثر في موضع المراد زيادة
 المرفوع لوقول حصلت الا بال بكسر الضاد اذا اكثر من اكل الخنضل
 وهو مرفوع من التثنية بسفره المرفوع حصلت دليل زيادة تدا
 في خنضل وامثلة ذلك ككثر وزيادة مفعول يامنع وبها في
 متعلقه زيادة وثبت في موضع التثنية في قوله وازل يكثر ويجوز
 ضمك تمييز مفعول التثنية مفعول الجاعل او اصله تمييز يحد احد
 التثنية في حجة على هذا الجاعل تمييزه وضم التثنية انما مضارع ضمياً
 للمعروف مضارع يميز حجة على بعد انما بضم الجاعل
فصل في زيادة الواصل
 هذا الفصل هو تنعيم لباب التثنية لانه من باب زيادة الواصل
 وهذا يشتمل على العجل على التعريف بزيادة الواصل على مواضعها
 من الكلم والرد لك اشارت بقوله
لواصل عن ايد لا يثبت الا اذا ابتداء به كاستثنى
 يقع ان زيادة الواصل في الالف السابقة التي تثبت ابتداء
 وتصفك وصلوا وانما سميت بفتح وصل لتساع الا انكلاوا
 في الواصل في الالف لان الكلمة التي قبلها تتصل بغيره فقلت عليه
 بفتح